المبحث الثالث

لمصلحة من ؟
أموال المسلمين تستثمر فى الخارج

تؤكد المصادر الإحصائية والمصرفية أن الدول المنتجة للبترول قد كسبت فيما بعد حرب العاشر من رمضان عام ١٣٩٧ هـ بين مصر وإسرائيل – كثيراً من الملايين . إذ يبلغ إنتاج الأقطار العربية وحدها من النفط زهاء ١٩ مليون طن سنويًا تزيد قيمتها على ٧٥ ألف مليون دولار كل عام ، وينتظر أن تزداد القيمة الرقمية لحصيلة عائدات أقطار النفط العربية . وإن كان التضخم العالمى سوف يؤثر بالنقص فى القيمة الحقيقية لهذه العائدات العربية بمرور السنين . وجدير بالذكر أن التضخم المالى قد وصل فى الأقطار الصناعية إلى نسبة ٢٥٪ سنويًا تقريباً مما ترتب عليه انخفاض قيمة العملات الدولية الرئيسية كالدولار والإسترليني والفرنك الفرنسى . . وقد أثر هذا الانخفاض بالتالى على الزيادة الحقيقية فى أسعار النفط .

وتحاول الدول المستهلكة دائماً أن تروج القول بأن ارتفاع أسعار النفط هو السبب الحقيقى وراء التضخم العالمى السائد على حين أن نسبة الزيادة فى أسعار المنتجات التى يصدرونها تزيد بكثير على نسبة الارتفاع فى أسعار النفط فى النهاية . ولكنهم يستكثرون أن يكون دخل دول النفط العربية خمسة وسبعين ألف مليون دولار برغم أن تعداد هذه الشعوب يصل إلى قرابة مائة وخمسين مليوناً وأن انخفاض قيمة العملات يؤثر بشكل كبير فى نقص هذا الدخل .

على حين نرى أن ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تزيد على أربعمائة ألف مليون من الدولارات فى السنة[1]

---

(١) راجع (الاقتصاد العربى) مجلة . العدد العاشر أبريل ١٩٧٧ . مقال بقلم الأستاذ سمير عاورى .

ومع ذلك يصر المدافعون عن مبدأ استثمار الأموال العربية فى الخارج على الحديث عما يسمونه فوائض ضخمة من أموال النفط العربية ، ولا ندرى كيف يسمح هؤلاء لأنفسهم بهذا الضجيج حول ما يسمى بفوائض أموال النفط العربية فى وقت مازال يتفشى فيه الفقر والجهل والمرض فى قطاعات واسعة من البلاد العربية ومن بينها بعض دول النفط ، وفى وقت تفتقر فيه الأقطار العربية إلى الخدمات الصحية الجيدة وإلى وسائل المواصلات بمستوى مرض وإن لم يكن جيدا وفعالاً ، وإلى الكوادر الفنية المدربة فى شتى ضروب العلوم والتكنولوجيا ناهيك عن وسائل الزراعة الحديثة والصناعة المتطورة . . إلخ .

كما تفتقر إلى مصانع أسلحة حديثة تغنيها عن الاعتماد على الأسلحة المستوردة وإلى جيوش قوية تحرر أراضيها المحتلة والمغتصبة وتحميها من الطامعين .

وبرغم هذا كله يصر هؤلاء على الحديث عن فوائض هائلة من أموال النفط العربية ويحرقون فوسفور أدمغتهم وهم يفكرون فى كيفية تصريف هذه الأموال فى قنوات السوق المالية العالمية ويعتصرون قرائحهم فى أبحاث ودراسات محورها : أيها أجدى وأنفع . . الاستثمار فى العقارات فى بريطانيا أو الاستثمار فى العقارات فى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أو المضاربة فى سوق الذهب فى زيورخ ؟ أم تملك الأسهم فى الشركات الصناعية المساهمة هنا وهناك ؟

أما الحجج التى يطرحها هؤلاء تبريراً لتوجههم نحو تهجير أموال النفط العربية وتصنيعها فى متاهات السوق العالمية فهما حجتان رئيسيتان :

أولاهما : أن الاستثمارات المالية العربية فى الأقطار الغربية ستؤمن لأقطار النفط العربية مصادر دخل بديلة للنفط القصير العمر عندما ينضب معينه فى هذه الأقطار .

ثانيتهما : أن الأقطار العربية باقتصادها المتخلف والصغير الحجم غير قادرة على استيعاب هذه الكميات الكبيرة من رءوس الأموال التى تجمعت لدى بعض أقطار النفط العربية .

لكن هاتين الحجتين واهيتان ولا تقفان عند أول محاولة لنقدهما وفيما يلى نشرح ذلك :

الرد على الحجة الأولى :

إن تجربة السنوات الأخيرة قد دلت بصورة قاطعة على أن ما يمكن أن تجنيه مثل هذه الاستثمارات من أرباح تتلاشى وتزول بازدياد التضخم الاقتصادى فى الأقطار الغربية إذ يعمل مثل

هذا التضخم على إنقاص القيمة الحقيقية للأصول المالية ذاتها ، على اعتبار أن هيكل أسعار الفائدة يعجز عن تغطية المعدلات التضخمية ، ومن جهة أخرى فإن تقلب أسعار صرف العملات يعرض قيمة الأصول المالية المستثمرة فى السوق المالية العالمية لتهديد مستمر يمكن أن يعصف أحياناً بأية عوائد تحققها هذه الاستثمارات ، فنقل هذه الاستثمارات المالية العربية من عملة إلى أخرى ، وإن يكن يقصد به تجنب مثل هذه المخاطر فى بعض الأحيان ، قد يكون فى ذاته مصدراً لهذه المخاطر ، إذ تدل بعض التقارير أن هذه الأقطار المصدرة للبترول قد خسرت عام ١٩٧٥ نحو ٤٧٠ مليون دولار نتيجة الارتفاع المفاجئ فى قيمة الدولار إزاء الجنيه الإسترلينى إذ كانت نحو ٦ر٥ بلايين من الأرصدة النفطية العربية مودعة فى لندن بالجنيهات الإسترلينية وكذلك يقدر أن هذه الأقطار ذاتها قد خسرت أيضاً حوالى ٥٩١ مليون دولار من قيمة العملات الأخرى غير الدولار وغير الإسترلينى التى جرى تحويل جانب من الأرصدة النفطية إليها والتى تبلغ قيمتها حوالى ١٢ بليون دولار . . أضف إلى ذلك أن اعتماد حقوق السحب الخاصة بدلا من الدولار الأمريكى قد حمل الأقطار المذكورة خلال الربع الثانى من هذا العام خسائر بلغت حوالى ٨٦٠ مليون دولار نتيجة الارتفاع المفاجئ فى قيمة الدولار مقابل هذه الحقوق ، وبذلك تكون الأقطار المصدرة للنفط ، ومعظمها أقطار عربية ، قد خسرت نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات خلال حوالى ٨ أشهر حوالى ٢ر٠٠٠ مليون دولار وهى خسارة تفوق أية أرباح أو فوائد حققتها هذه الاستثمارات المالية فى السوق المالية العالمية .

أما بالنسبة للاستثمارات المالية العربية المباشرة فى الصناعة والعقارات فى الأقطار الغربية فإن المتحمسين لهذا النوع من الاستثمارات يبررون موقفهم بما يلى :

أولا : أن الاقتصاديات الغربية تتمتع بتكنولوجيا عالية تمكن المستثمرين من الاستفادة الفنية لديها وهو ما تفتقر إليه أقطار النفط العربية ، ولا ندرى حقيقة كيف أن الاستثمار فى صناعة السيارات فى بريطانيا سيحقق لأقطار النفط العربية كسباً ولو مقدار ذرة من تكنولوجيا صناعة السيارات ، طالما أنه لا يتم تدريب أى مواطن عربى فى هذه الصناعة ، فالخبرة التكنولوجية لا يمكن اكتسابها إلا بالتعليم والتدريب ثم تطبيق المعرفة المكتسبة فى مصانع تقام على أرض الوطن ، وليس فى الخارج ، حيث لا تتاح فرص العمل لتدريب المواطنين العرب .

ثانيا : أن الاستثمارات العربية المباشرة فى الصناعة فى الأقطار الغربية ، يمكن أن تسهم فى

تلبية احتياجات أقطار النفط العربية المتزايدة من السلع الإنتاجية والاستهلاكية اللازمة لبرامج التنمية الواسعة النطاق فى هذه الأقطار .

وللوهلة الأولى تبدو هذه الحجة مقنعة ومعقولة ، ولكن ما هو الدليل على وجود نقص فى المعروض فى السوق العالمية من السلع والمعدات الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المصنعة ؟

ألا يعلم هؤلاء السادة أن زيادة الإنتاج على الاستهلاك العالمى هو أهم أسباب الركود الاقتصادى الذى تعانى منه اقتصاديات الأقطار الغربية وأنها تسبب لها مشاكل البطالة وغير ذلك من الاضطرابات الاجتماعية .

ثالثاً : إن الاقتصاديات الغربية تشكل بطبيعتها أسواقاً مناسبة لتصريف مختلف المنتجات نظراً لارتفاع حجم الطلب الفعال فى تلك الأسواق مقارنا بما هو عليه الحال فى الأقطار النامية ، ناهيك أيضاً عما توفره تلك الاقتصاديات من خدمات ذات مستوى رفيع كالنقل والاتصالات وما إلى ذلك .

لكن من قال إن الأزمة فى الأقطار العربية هى أزمة أسواق وتصريف السلع ؟

إن من البديهيات المعروفة أن الأقطار العربية (بما فيها أقطار النفط) تستورد كل شىء تقريباً من لقمة الخبز إلى سيارة الكاديلاك . لذا فإن الأزمة التى تعانى منها هذه الأقطار ، هى أزمة قلة وضآلة فى الإنتاج ، وليست أزمة أسواق وتصريف . . وعندما تصل الأقطار العربية إلى تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتى فى الإنتاج فى شتى السلع الصناعية والمنتجات الغذائية تكون قد بلغت شوطاً من الرقى والتقدم ولا تطمح حاليًا لما هو أعلى منه ، كما أنها لن تعانى من أزمة تصريف وأسواق ، لأن النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة الناس يولد دائماً طلباً متزايداً تكون وتيرة نموه فى كثير من الأحيان ، أعلى من وتيرة نمو الإنتاج ذاته .

رابعاً : أن الأسواق المالية الغربية هى الآن على درجة عالية من التنظيم والكفاءة ، وعلى نحو يسمح بالاستفادة القصوى من الوسائل المتاحة لإنجاز العمليات المالية المستمرة التى يتطلبها النشاط الاستثمارى المباشر .

إن ردنا على الحجج الثلاث السابقة هو بحد ذاته رد على هذه الحجة ، لأنه ما الفائدة من الدرجة العالية من التنظيم والكفاءة فى الأسواق المالية الغربية إذا كان الاستثمار فى هذه الأسواق محفوفاً بالمخاطر التضخمية والتقلبات فى أسعار صرف العملات ، وبشبكة معقدة من القيود

التشريعية تجعل من الاستثمار فى هذه الأسواق خسارة صافية ؟

ولكن ، حتى لو جارينا السادة المدافعين عن مزايا الاستثمارات المالية العربية المباشرة فى الصناعة فى الأقطار الغربية فى رأيهم ، فإن نظرة سريعة إلى جملة القيود التشريعية التى تقيد حرية هذه الاستثمارات بالنسبة لمستقبل الأقطار العربية وخصوصًا الأقطار النفطية التى تجىء منها هذه الاستثمارات .

فالدول الغربية ماتزال فى الواقع . غير مهيأة أو مستعدة من الناحيتين التشريعية والنفسية لاستقبال استثمارات مباشرة فى أراضيها وبأحجام كالتى تستطيع . ويطلب من الأرصدة العربية تعبئتها لهذه الغاية .

وإن نظرة عاجلة لمجموعة العوائق والقيود . التى تحد من إمكانيات تنمية الاستثمارات المالية العربية المباشرة فى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى . تبين لنا أن المستثمر العربى يواجه فى هذه الدول مجموعة من العوائق والقيود القاسية . التى تحول دون تمكنه من فرض سيطرته على أية شركة تمام السيطرة . لا عن طريق استملاك أغلبية أسهمها ولا عن طريق تعيين مدراء عرب يرجحون كفته فى القرارات التى تتخذ فى مجالس الإدارة إلى وجهة تفيد المصالح العربية . ناهيك عما هناك من قيود على استرجاع رءوس الأموال والفوائد والأرباح إلى الوطن العربى .

فلعل هذه المجموعةالكبيرة من القيود القاسية التى تحد من حرية المستثمر العربى فى الأقطار الغربية كافية لصب الماء البارد على حماس المتحمسين للاستثمار المالى العربى فى هذه الأقطار .

صحيح . إن حكومات الأقطار الغربية تسعى لاستدراج أقطار النفط العربية . لإيداع أرصدتها المالية الكبيرة فى مصارف هذه الأقطار . لتساعدها على حل أزماتها الاقتصادية وسد العجز الكبير فى موازينها التجارية . ولكن بشرط أن يقتصر دور – الاستثمارات المالية العربية على أشكال محددة . تعينها هذه الدول الغربية فى إطار الصيغة التى دعوها (تدوير عائدات البترول) أى ضمان إعادة حقن عائدات النفط العربية فى شرايين السوق المالية للأقطار الغربية وفى مجالات لا تتفق غالباً مع مطامح المستثمرين العرب .

وإن المتتبع لحملات الكراهية فى دول الغرب ضد قوة العرب المالية ليوقن بأن جملة القيود التى تتعرض لها الأموال العربية المستثمرة فى الأقطار الغربية ستزداد شدة وقسوة بحيث يستحيل إعادة استرجاع هذه الأموال العربية إلى الأرض العربية من جهة . وكذلك لتحديد سبل الاستثمار

لها فى مجالات فيها كل الفائدة للأقطار الغربية وليس فيها سوى القليل من الفائدة للمستثمرين العرب أنفسهم .

الرد على الحجة الثانية :

إن الحجة الثانية التى يبرر بها دعاة استثمار أموال النفط العربية فى الأقطار الغربية موقفهم ، هى ادعاؤهم بأن اقتصاد الأقطار العربية المتخلف والصغير الحجم ، لا تتوفر لديه القدرة والإمكانيات لاستيعاب الكميات الكبيرة من (فوائض) رءوس الأموال المتوفرة والتى ستتوفر لأقطار النفط العربية . ولابد هنا من وقفة لوضع هذه المسألة فى إطارها الصحيح من الناحية المبدئية . .

إن البعض يتحدثون عن أموال النفط العربية ، وكأنها أموال تسبح فى الفضاء خارج إطار الزمان والمكان ، فتبدو هذه الأموال من خلال مناقشاتهم وآرائهم ، وكأنها أموال لا وطن لها ولا أرض ولا انتماء ، كما أنها لا هدف لها سوى السعى للتكاثر ولغرض التكاثر فحسب . هذا مع افتراض أن استثمار هذه الأموال فى الأقطار العربية سيؤمن لها التكاثر ، وإن كانت الوقائع المتحققة من خلال الممارسة العملية فى السنوات الماضية تَدْحَضُ هذا الاعتقاد ، وحتى لو حققت الأموال العربية المستثمرة فى الغرب تكاثراً من الناحية الرقمية ، فإنها آيلة إلى خسارة فى قيمتها الحقيقية بفعل التدهور المستمر فى قيمة العملات الغربية ، وتقلبات أسعار صرف العملات ، أضف إلى ذلك أن التشريعات المعقدة التى تقيد حرية الأموال العربية المستثمرة فى أقطار الغرب . قد تجعل من المستحيل على العرب أصحاب هذه الأموال استرجاعها وإعادة إخراجها من هذه الأقطار . كذلك فإن قوانين الإرث السائدة فى هذه البلاد كبريطانيا مثلا ، تنص على استقطاع نسب قد تصل إلى ٩٩٪ من أية ثروة يتركها أى مالك بعد وفاته ، وذلك لصالح خزينة الدولة . ولا سبيل للتحايل على هذا القانون بتسجيل الممتلكات بأسماء الأبناء إلا إذا توفرت ظروف معينة .

وبعبارة موجزة ، إن البعض يتحدثون عن أموال النفط العربية وكأنها أموال لاهَوِيَّة وطنية لها ولا انتماء للغايات الوطنية والقومية والاجتماعية فتبدو هذه الأموال كأنها أكداس ضخمة من أموال مجنونة تائهة .

وهنا نجد أنه لامفر من التساؤل : ترى من هم أصحاب عوائد النفط العربى هذه ؟ هل هى ملك نفر قليل من الناس يتصرفون بها كيفما يشاءون ؟ وهل هى من حظ فئة محدودة فقط من

سكان أقطار النفط ، ولا نصيب لغيرهم من سكان هذه الأقطار فيها ؟ بل حتى ولا رأى لهم ؟ إنك لتجد بوضوح وجلاء سواء نظرت إلى الأمر من وجهة نظر المبادئ السياسية والاقتصادية الحديثة ، أو نظرت إليها من حيث نصوص ومبادئ الشريعة الإسلامية ، أن كل ما يستخرج من باطن الأرض من مصادر الثروة ، معادن كانت أو ماء ، هى ملك الأمة جمعاء ، وفى الأساس يقصد بمفهوم الأمة – الأمة الإسلامية – ولكن إزاء تشتت صفوف المسلمين حاليًا ، فإن مفهوم الأمة يعنى ولا شك مجموع أبناء القطر العربى المنتج للنفط .

وانطلاقاً من مفهوم الشرع الإسلامى الإنسانى العميق فى شمول الأمة بأسرها ، فى تقرير أمر الانتفاع بخيرات مصادر الثروة المعدنية المستخرجة من باطن الأرض ، يغدو تقرير أمر كيفية استثمار أموال النفط العربى واضحاً وضوح الحقيقة ، وبسيطاً بساطة الصدق ، خالياً من حذلقات وتدليسات (الأساتذة) دعاة هدْر أموال النفط العربى على موائد الشيطان فى الخارج ، فالقسم الأعظم من أموال الثروة النفطية العربية ، ينبغى أن ينفق على مشروعات التنمية والتعمير والتطوير فى بلاد النفط ذاتها ، التى معظمها صحراوى كما هو الحال فى أقطار شبه الجزيرة العربية ، وذلك لتطوير الطاقات البشرية المتخلفة فى هذه الأقطار وتطوير مصادر جديدة ، للدخل فيها غير النفط ، بحيث تبقى ، بعد نضوب الثروة النفطية فيها أوطاناً مزدهرة توفر مقومات العيش الكريم لأبنائها أبد الدهر ، أما ما فاض من أموال النفط العربى عن حاجات التنمية والتطوير فى أقطار النفط ذاتها ، فيجب استثمار القسم الأعظم منه فى الأقطار العربية الشقيقة المفتقرة إلى رءوس الأموال اللازمة لتطوير ثرواتها الطبيعية الهائلة – كذلك تقتضى مصلحة الأمة العربية الاستراتيجية الآن وفى المستقبل ، استقطاع شطر من أموال النفط العربى لاستثمارها فى الأقطار الإسلامية الشقيقة وغيرها من أقطار العالم الثالث التى يعانى معظمها من افتقار شديد فى رءوس الأموال .

فإذا أحسن المسئولون العرب خصوصاً من هم فى أقطار النفط ، التصرف فإن بإمكانهم أن يجعلوا من أقطار العالم الثالث بواسطة استثمارات محددة نسبيا ، حلفاء ثابتين أزليين للأمة العربية جمعاء فى سرّائها وضرائها . فأبناء هذه الأقطار هم بحكم التكوين التاريخى شركاء مصير للأمة العربية ، فبكميات محددة نسبيًا من الاستثمارات ، وليس بالمجاملات العاطفية المزيفة ، ولا الخطب الجوفاء ، تغدو أقطار العالم الثالث بمثابة احتياطى سياسى واقتصادى للأمة العربية من مكائد التكتلات السياسية والاقتصادية التى ينظمها الأعداء للحيلولة دون استكمال العرب مقومات استقلالهم الوطنى سياسيًا واقتصاديًا ، ولحرمان العرب من توجيه وإنفاق موارد ثروتهم النفطية بما

يخدم قضاياهم وحاضرهم ومستقبلهم ، وكذلك لممارسة الضغوط عليهم لإعادة ضخ ماتدفعه الأقطار الغربية ثمنا للنفط العربى الذى تستورده فى شرايين الدورة الاقتصادية لأقطار الغرب تحت عنوان خلاب يبهر الناظرين هو (الاستثمارات العربية فى الغرب) .

كذلك فإن من الحجج التى يجاهر بها دعاة استثمار الأموال العربية فى الغرب ، الخوف من عدم توفر الحد الأدنى المطلوب من الاستقرار السياسى فى الأقطار العربية ، وعدم وجود ضمانات فيها تقى هذه الاستثمارات من مخاطر المصادرة والتأميم . . ولهؤلاء نقول : ومن الذى قال إن الاستثمارات فى أقطار الغرب تنام على حرير الأمان والاطمئنان من مخاطر المصادرة والتأميم . . ؟

فحتى لو تجاهلنا جملة المخاطر والقيود التشريعية التى تشل حركة الاستثمارات العربية فى الغرب ، والتى سبق شرحها ، وهى قيود تجعل هذه الاستثمارات غير مجدية فى المدى الطويل ، فإن مخاطر المصادرة والتأميم فى معظم أقطار الغرب تبدو فى المستقبل غير البعيد ، أعظم منها بكثير فى الأقطار العربية ، فالعديد من أقطار أوروبا الغربية مقبل على تغييرات سياسية واقتصادية جذرية هائلة وتشمل هذه التغييرات تأميم المرافق الاقتصادية الأساسية فى هذه الأقطار .

ففى بريطانيا مثلا ، سن البرلمان مؤخرا قانونا يقضى بتأميم صناعة الطائرات وبناء السفن فى البلاد ، ومنذ سنوات عديدة تم تأميم الكثير من المرافق الاقتصادية الأساسية فى بريطانيا كصناعة الفولاذ والكهرباء ومناجم الفحم ، وقسم من صناعة السيارات إلخ ، ومؤخرا وضعت الحكومة البريطانية يدها على ٥١٪ من أسهم الشركات التى تستخرج النفط من بحر الشمال ، والأهم من هذا أن الأحزاب الشيوعية فى أقطار أوروبا الغربية آخذة فى النمو بسرعة متزايدة ، وقد اتضح هذا من نجاح الحزب الشيوعى الإيطالى فى الانتخابات البرلمانية ، وكذلك فى نجاح الحزب الشيوعى الفرنسى فى إقامة تحالف متين مع الاشتراكيين ، وكذلك فإن لدى الأحزاب الشيوعية فى البرتغال وأسبانيا فرصاً للنمو السريع . أضف إلى ذلك أن أكثرهن صحيفة أمريكية جهرت بالقول بأن السلطات الأمريكية ترحب بتدفق الاستثمارات العربية حتى إذا ما عارض العرب المصالح الأمريكية لجأت هذه السلطات إلى مصادرة الاستثمارات العربية .

لذا فإن الهارب بأمواله من العالم العربى للاستثمار فى الأقطار الغربية طلباً للاستقرار السياسى ، واتقاء للتأميم أو المصادرة ما هو إلا كالمستجير من الرمضاء بالنار . . بل إننا على يقين بأن أموال النفط العربى لا تستطيع أن تحصل على ضمانات ضد المصادرة أو التأميم فى أى مكان فى العالم

خارج نطاق العالم العربى ، أما ماهية الضمانات التى يمكن أن تتوفر لها فى العالم العربى فهى تستند قبل أى اعتبار آخر إلى مقتضيات المنطق السليم .

فحاجة الأقطار العربية غير النفطية الماسة والمتزايدة دائماً ولأمد طويل قادم إلى استدراج المزيد من أموال النفط العربية للاستثمار فيها ، هى ذاتها الضمانة الكبرى لهذه الأموال والاستثمارات من مخاطر المصادرة أو التأميم .

خلاصة القول إذن :

١ – إن الحديث عما يدعوه البعض (فوائض) أموال النفط العربى ، هو حديث نشاز تماماً ولا يعبر عن الحقيقة ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أموال النفط ، هى فقط ملك نفر قليل من الناس فى أقطار النفط ، وبالتالى فإن هذه الأموال الوفيرة تفيض عن احتياجات مثل هذا العدد الضئيل من الناس ، وبناء عليه فإن تهريب أموال النفط من مواطنها العربية ، وتسريبها إلى الأقطار الغربية حيث تضخ فى الدورة الاقتصادية لهذه الحيتان الشرهة الشرسة يجعل من المتعذر بل من المستحيل إمكانية استعادة هذه الأموال إلى الأرض العربية ثانية . . وقد يكون ذلك طوعاً كما جرى لثروة الأغاخان وثروة جلبنكيان التى جناها من نفط العراق . . وعندما ينظر إلى أموال النفط على أنها وفق نصوص الشرع الإسلامى ملك الأمة العربية جمعاء ، وليست وقفاً على نفر قليل من الناس سيجد أولو الأمر أنه لا توجد هناك أية فوائض مالية فى أقطار النفط تفيض عن الاحتياجات الكبيرة للتنمية فى أقطار النفط والأقطار العربية الأخرى غير النفطية ، وأكبر برهان على ذلك هو أن أقطار النفط التى لديها خطط تنمية واسعة تعانى من نقص السيولة النقدية برغم ضخامة الدخول من النفط .

فإيران والعراق والجزائر وأندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا جميعها تقترض الأموال من الخارج (أى تعيد اقتراض ما سبق تهريبه من الأموال العربية) لتنفق على خطط التنمية لديها لأنها تدرك أنها فى سباق مع الزمن ، فالأموال لا قيمة لها إن لم تتحول إلى مصانع ومدارس ومعاهد وبحوث علمية ومختبرات فى بلادنا لا فى بلاد الآخرين .

٢ – لا سبيل لإيجاد مصادر دائمة للدخل بديلة للنفط تضمن العيش الكريم للأجيال العربية القادمة بعد نضوب معين النفط إلا بتطوير مثل هذه المصادر فى أقطار النفط العربية ذاتها ، ثم فى محيطها الطبيعى العربى والأفريقى والآسيوى .

ولذا فإن أموال النفط العربى ، ينبغى أن تنفق على مشروعات التنمية فى أقطار النفط العربية ذاتها أولا ، ثم فى الأقطار العربية الأخرى غير المنتجة للنفط والجائعة لرءوس الأموال اللازمة لاستغلال إمكانياتها الهائلة فى الثروات الطبيعية ثانيا ، ثم فى الأقطار الإسلامية وأقطار العالم الثالث النامية أخيراً .

٣ – إن ثروة النفط ناضبة (أصل نافد) ، وعمرها قصير لم يتجاوز الأربعين عاماً على أبعد تقدير ، ولذا فإن هذه الثروة تزود العرب بفرصة تاريخية للتقدم والازدهار إن هم أحسنوا التصرف بها ، وإذا أضاعوا هذه الفرصة حكموا على أنفسهم بالتخلف والذلة والفقر والضياع إلى دهور طويلة وربما إلى الأبد .

٤ – إن خصوم الإسلام والمسلمين يعلمون ذلك وزيادة – لذلك فإنهم فى كل يوم يدبرون لاستنزاف هذه الأموال بعدة أساليب تبدو وكأنها تقع بغير تخطيط ولا تدبير من أحد ، على حين أنها تجر على العرب والمسلمين بلاءً وخراباً لا قبل لأحد بها ، وتدمر إمكانات العرب والمسلمين ، فلا يجدون إلى النهوض سبيلا ، وإن أوضح مثل لذلك ماهو واقع اليوم بين الجزائر والمغرب ، وبين العراق و (إيران) ، وبين ليبيا و (تشاد) . . والأمثلة أكثر من أن تحصى أو تعد .

٥ – على العرب والمسلمين ، أن يعلموا أن حكم الشريعة الإسلامية ، يتنافى مع ما يفعلونه من تبديد طاقاتهم فى الحروب ، أو استنزافها بالإسراف فى المتاع واللعب واللهو ، وأنها فوق ذلك تمنع المسلم من دفع ماله إلى السفهاء والكفار والجهلاء . . ولنا فى هذه النقطة بالذات تفصيل فى المبحث التالى والأخير من هذه المقدمة . .